مناهج البحث في الجغرافيا السياسية:

تتعدد مناهج البحث المستخدمة في الجغرافية السياسية، ويتوقف ذلك على موضوع الدراسة هل هي دراسة للدولة أم مشكلة سياسية دولية أو محلية، أم دراسة للحدود السياسية، أم دراسة أصولية للأقليات في العالم وغيرها من الموضوعات التي تعد ميادين لباحث الجغرافية السياسية.

وعليه يوجد في دراسة الجغرافية السياسية إتجاهان الأول: يعتمد في الدراسات الأصولية التي تبحث في مفاهيم وأسس الجغرافية السياسية وطرق البحث فيها وأهدافها حتى يمكن وضع قواعد خاصة بهذا العلم لتطبيقها بعد ذلك على دراسة الوحدات السياسية.

أما الإتجاه الثاني فيعتمد في البدء في الدراسات الإقليمية أي بدراسة الوحدات السياسية مباشرة من الوجهة السياسية، ويعتمد أصحاب هذا الإتجاه في البدء بدراسة الوحدات السياسية حتى يمكن في النهاية وضع مفاهيم وقواعد عامة وأهداف لهذا العلم، ثم تطبيق هذه الأسس بعد ذلك في الدراسات الإقليمية ويدافع هذا الفريق عن هذا الإتجاه بالإشارة إلى أن البدء في الدراسات الأصولية أدى إلى وضع قواعد للجغرافية السياسية ليس لها معنى في الواقع ولا تنطبق عليه.

1- المنهج التاريخي : يركز المنهج التاريخي على الماضي من أجل تحليل الأحداث السياسية الحاضرة والبحث عن جذور المشاكل (ذات الطبيعة الجغرافية) التي تنتاب الحاضر، إنه يحاول تحقيق درجة من درجات الإلتقاء بين نتائج الدراسات الجغرافية والدراسات التاريخية، ومن ثم يكون هذا الإلتقاء محور الإنطلاق في البحث والدراسة.

يستند هذا المنهج على الأحداث التاريخية، من أجل تحليل أعمق لمشكلات الماضي وربطها بالمشكلات المعاصرة، بحيث يهتم باحث الجغرافيا السياسية المستخدم للمنهج التاريخي بنمو الدولة على ضوء الظروف التاريخية التي حدثت على مستوى مناطق جغرافية معينة وتطور رسم حدودها السياسي والجذور التاريخية لإحدى المشكلات التي تواجهها.

ويتناول هذا المنهج بالتحليل والدراسة نشأة الوحدات السياسية (الدول) ونموها والأساليب التي إعتمدت عليها في جذب أو ضم أقاليم جديدة وصولاً إلى حدودها الراهنة منظوراً عليها ككائن حي ينمو وينكمش، وتحدث هذه الدراسة على ضوء الظروف الطبيعية أي نوع القيود والفرص التي تمنحها أو تحجبها الطبيعة (جبال،

أنهار، مناخ، تضاريس،...) وكذا الظروف الحضارية (الإستعمار، الثورات،...) التي ساهمت في إستمرار أو توقف الدول عن النمو.

2- المنهج الإقليمي :

يستخدم دارس الجغرافيا السياسية هذا المنهج عند قيامه بتحليل الدولة بالتركيز على تركيبها ومقوماتها الطبيعية والإقتصادية والبشرية وطبيعة حدودها السياسية وتفاعلاتها الإقليمية والعالمية مما يضيف على هذه الدراسة طابعا سياسيا، وذلك بتناول التاريخ السياسي للدولة وتقسيماتها الإدارية ومشكلاتها وتحليل حدودها السياسية وعلاقتها مع الدول الأخرى، وهو بذلك يشبه الجغرافية الإقليمية، فإن الدولة تعد إقليما سياسيا واضح الحدود.

وقد إتبع بومان Bowman هذا المنهج في كتابه *The new world* وتبعه الكثيرون ويبررون إتباعهم لهذا النهج بأن دراسة الدولة تحتاج إلى معلومات جغرافية كثيرة وهذا ما يوفره هذا المنهج، ولذلك فإن من يسلك هذا المنهج يقوم بعرض معلومات كثيرة بعضها له علاقة بموضوع الدراسة، والبعض الآخر ليست له صلة به.

ويعيب هذا المنهج كم المعلومات الكبير الذي يخشى معه على الباحث أن ينتهي به الأمر إلى وصف مجموعة من الدول وصفا إقليميا، والجغرافيا السياسية بهذا الشكل لن تكون لها شخصيتها المميزة، فعلى الباحث الجغرافي في هذا المجال أن يستفيد من هذا المنهج في إبراز المشكلة موضوع دراسته بتحليل المعلومات والبيانات المختلفة بطريقة "الجغرافي الإقليمي" الذي يختار ما يريده من الدراسة الإقليمية التي تفيد في فهم طبيعة المشكلة وأسبابها الجغرافية.

3- منهج النظم العالمية :

يتعلق هذا التحليل بالكيفية التي نتصور بها التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي، لقد درج الباحثون على الخلط بين مصطلح المجتمع ومصطلح البلدان وبذلك خرجوا نتائج عن بعض المجتمعات ثم طبقوها على بعض البلدان، ومن ثم نتحدث عن بعض المجتمعات مثل المجتمع الفرنسي، المجتمع الأمريكي، ... ولما كان هناك أكثر من مائتي دولة في عالم اليوم، فإن هذا يعني أنه يتوجب على دارسي التغيير الإجتماعي أن يتعاملوا مع ما يقارب على الأقل مائتي مجتمع، وهذا أثر مقبول في العلوم الإجتماعية التقليدية، ويمكن

أن نسميه فرضية "تعددية المجتمعات" إلا أن "منهج النظم العالمية" والتحليلي يرفض تماما هذه النظرة بوصفها نقطة إنطلاق تقودنا إلى تفهم حقيقي لعالمنا المعاصر.

ويقوم هذا المنهج بتحليل أبعاد المنظومة التاريخية وديناميات الإقتصاد العالمي، والبنية المكانية للإقتصاد العالمي، والنطاق الجغرافي للنظام، والقوة السياسية في الإقتصاد العالمي، وطبيعة القوة (الأفراد - المؤسسات - الطبقات - الشعوب).

4- المنهج المورفولوجي :

يركز هذا المنهج على دراسة الوحدات السياسية من حيث نظمها السياسية، وذلك بدراسة التنظيمات التي تعود إلى الإتفاق والتعاون سواء على المستوى الداخلي ممثلا في الأقاليم الإدارية للدولة أو الإقليمي ممثلا في التكتل الإقليمي أو العالمي ممثلا في المنظمات الدولية، وبذلك فإن هذا المنهج يتناول وصف وتفسير العلاقات الداخلية والخارجية للدولة في ضوء الجغرافية، كما يتناول دراسة الخصائص المورفولوجية (الشكل، والموقع والحدود السياسية)، ودراسة قلب الدولة والعاصمة والأقسام الإدارية والسكان والموارد الإقتصادية للدولة.

وبذلك فهو يقوم على دراسة الوحدة السياسية كحيز مساحي على خريطة العالم السياسية كما يهتم بدراسة النظام السياسي للدولة والعناصر التي تجسد واقعا وجود الدولة، متمثلة فغي شكل الدولة ويرى البعض أن هذا المنهج ليس معقدا كغيره من المناهج الخاصة بالجغرافيا السياسية فعند دراسة قلب الدولة تبعا لهذا النهج فإن الأمر يحتاج إلى تحديد موقعه وموضعه وشكله وإمتداده، كما يعتبر آخرين بان إعتقاد هذا المنهج يؤدي إلى الايمان بالحنم البيئي.

5- المنهج الوظيفي :

يركز المنهج الوظيفي على دراسة الوظيفة التي تؤديها الدولة أو الأقسام الإدارية التي تضمنها، فتتناول الدراسة تحليل الوظائف التي تقوم بها الدولة كحماية الوطن من أي عدوان خارجي، وتماسك أجزائه والعمل على ترابط السكان إجتماعيا وثقافيا وإقتصاديا، وتثبيت كيان الدولة في إطار المنطقة التي تشغلها. وتبعا لهذا المنهج فإن الدراسة تحدد عناصر قوة الطرد المركزية التي تؤدي إلى عدم ترابط أجزاء الدولة كالحواجز الطبيعية من جبال وغابات وصحاري أو الجوانب البشرية كتخلخل السكان أو ندرتهم في بعض

المناطق أو إختلاف العقيدة أو الجنس أو اللغة أو وجود أقليات غير راضية عن وضعها تفضل بين أجزاء الدولة مع الأمة، والمعاهدات التي تحقق للدولة العيش في سلام داخل حدودها السياسية.

كما يهدف إلى دراسة الدولة من حيث علاقاتها الداخلية والخارجية، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها الداخلي في ظل منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كالمناخ، والتضاريس، والقوميات المتعددة أو جماعات الشعوب على الأنشطة السياسية للدولة، وكذلك أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية كأنماط الإستقرار وإستخدام الموارد وتطور شبكات النقل والإتصال، ونمو الخدمات والمرافق وغيرها، كما يدرس قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل الظروف الأوضاع الخارجية حولها، ومشكلاته الإقليمية مع الدولة المجاورة.

6-المنهج التحليلي :

إن تحليل القوى السياسية هو منهج يستخدمه الجغرافيين وغير الجغرافيين من دارسي الموضوع السياسي، بل إن بعضهم يعتبر الجغرافيا واحدا من مصادر القوى في العلاقات الدولية، حيث يقسم هذا المنهج القوى داخل الدولة إلى خمس مكونات هي الجغرافيا والإقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش، ويحدد هذا المنهج أصحاب هذا التقسيم المكون الجغرافي بأنه يشتمل على:

-الموقع

-الحجم

-الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة

-مدى ما تقدمه المشتملات الثلاث السابقة من بعد أو قرب عزلة أو إتصالا بالمجتمع الدولي

- درجة خصب التربة ونسبة الصالح منها للزراعة وللنتاج الزراعي

-تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس

-إحتياطي الموارد الطبيعية في الدولة

يهتم هذا المنهج بالدراسة التحليلية لمكونات الدولة وإظهار نقاط القوة ومكامن الضعف فيها، وإيضاح طبيعة العلاقات التي تربط أجزاءها من جهة والتي تربطها بالدول المجاورة والأخرى البعيدة من جهة أخرى، ويعد هذا المنهج من المناهج المعتمدة في دراسة العلاقات الدولية وقد كان هو المنهج الرئيسي المستخدم في الجغرافيا السياسية الألمانية بما أدى إلى تطورها إلى نحو الجيوبوليتيك.